

السياحة كمقوم للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط as a rectifier of economic diversification in Algeria Tourism in light of oil prices fluctuations

عبد النعيم دفرور

إلياس شاهد

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
naimdefrour@hotmail.fr

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
Chahed_iliass@yahoo.fr

Received: 29 Mar 2017

Accepted: 10 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص :

تعد السياحة من أكبر القطاعات نمواً في العالم، لذلك أصبحت اليوم من أهم القطاعات الخدمائية والتجارية، ومصدراً للعملة الصعبة، وهي أكثر استيعاباً لليد العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية المسطرة، ولذلك تسعى معظم دول وحكومات العالم للاهتمام أكثر بقطاع السياحة ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال السياحة، والجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول كان لزاماً البحث عن البدائل الاقتصادية المناسبة ومن أهمها السياحة.

الكلمات المفتاحية: سياحة، صناعة السياحة، تنمية الاقتصادية، ميزان المدفوعات، صادرات.

تصنيف JEL: L83 ، O10 ، O49.

Abstract:

Tourism is one of the largest growing sectors in the world, so it became a day of the most important service-and trade sectors, and a source of hard currency, which is more inclusive of labor, and a goal to achieve a ruler development programs, so most of the states and governments of the world seeking more attention to the tourism sector and to try to achieve economic development through Tourism, Algeria under the fluctuation of oil prices, had to search for appropriate economic alternatives is the most important tourism.

Keywords: tourism, Tourism industry, economic development, balance of payments, exports.

Jel codes : L83, O10, O49.

مقدمة:

السياحة تعد من أكثر القطاعات نمواً في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية بشكل مستدام، ورغم كل هذه المقومات المتاحة، إلا أن السياحة في الجزائر لم تحظ بقدر كبير من الأهمية. فقد راهنت الجزائر في مسيرتها التنموية خلال السبعينيات من القرن الماضي على الصناعة كمطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. إلا أن الحقيقة سرعان ما انكشفت وأصبحت الجزائر تواجه أوضاعاً في غاية من الخطورة والتعقيد خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط، وهو ما حتم على الجزائر البحث عن البدائل الاقتصادية المناسبة لمواجهة تقلبات أسعار البترول،

المحور الأول: التنوع الاقتصادي مفاهيم ونظريات

I. مفهوم التنوع الاقتصادي: تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنوع الاقتصادي ، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل ، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية ، فحسب الاقتصادي ¹Jean Claude Berthélemy نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وكخلاصة لمختلف التعاريف نقول أن التنوع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتخلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

II. التنوع في الأدبيات الاقتصادية: إن إشكالية التنوع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلين ²Mac Laughlin، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركيز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركيز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربين العالميتين²، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في إنتاج المواد الأولية³.

كما عرفت البحوث في مجال التنوع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940، 1950 حيث ارتبطت إشكالية التنوع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال:

✓ قام الاقتصاديان روسونستان و رودان⁴ **Rosenstein, Rodan** بمعالجة موضوعي أثر التعليم **effet d'entrainemen** و كثافة مصفوفة ما بين القطاعات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنوع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية ، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي.

✓ بالنسبة للاقتصادي برنيس **Bernis** فإن التنوع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو ⁵**François Perroux**، والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات، الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات و سلع وسيطيه موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.

✓ من جهة أخرى ركز الاقتصاديان روستو وكيزنايت⁶ **Kuznets et Rostow** على أن التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنوع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور.

✓ ركز الاقتصادي لويس **Lewis** على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل أساسي لتنوع الهيكل الاقتصادي والتحول من الاقتصاد التقليدي.

ورغم كون إشكالية تنوع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سبباً

في التهميش النسبي لفكرة التنوع الاقتصادي⁷، واستقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي أصبحا العنواوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور، لكن في السنوات الأخيرة بدأ يبرز مصطلح التنوع بقوة في الدراسات الاقتصادية.

III. التنوع الإقتصادي: الاهتمامات الحديثة: شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنوع الاقتصادي وذلك لتوافر

العديد من الأسباب منها⁸: ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن كثيرا من الدراسة أشار إلى القيود المفروضة على العرض وضعف التنوع الاقتصادي كما أن العوائد المتأتبة من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنوع الاقتصادي والعوامل المفسرة له، ومن بين أهم هذه الدراسات:

✓ دراسة **Imbsand Wacziarg**⁹ الذين استعملوا البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركيز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنوع والإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع: الأولى "النمو الاقتصادي" يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية: "التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي" يبدأ في التركيز، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركيز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.

✓ في دراسة لهما برهن **Klinger and lederman**¹⁰ على صحة ما توصل إليه الباحثان **Imbs and Wacziarg** في حالة استبدال التنوع الاقتصادي بتنوع الصادرات، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلصا إلى أن التنوع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنوع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

✓ اقترحا كل من **Cadot, Carrere, Strauss-Kahn**¹¹ تقسيم مؤشر التميز السلعي لثايل **Thail** الذي يمثل مباشرة الهامش التكميلي والهامش التوسعي (منتجات جديدة أو أسواق جديدة)¹² لتنوع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها يتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنوع الصادرات.

المحور الثاني: مدخل نظري للتعريف بالسياحة

تعود جذور السياحة إلى العصر القديم بمفهومها البسيط، المتمثل في تنقل الانسان من مكان لآخر من أجل البحث عن المأوى والمأكل وغيرها من ضروريات الحياة، ومع تطور الزمان تغير هذا المفهوم ليأخذ أبعادا أخرى اجتماعية، اقتصادية وكذا ثقافية، وأصبحت العديد من الدول تتجه إلى الاهتمام بالسياحة كصناعة نظرا لأهميتها الكبيرة في كافة مجالات التنمية، ومد جسور التعاون بين البلدان وتبادل الثقافات ونشر الأمن والسلم وسنحاول في بحثنا هذا التطرق إلى ذكر أهم التعاريف الأساسية المتعلقة بالسياحة والسائح وكذلك خصائصها وأنواعها، وأيضا بعض الجوانب الأخرى المرتبطة بها.

1- مفهوم السياحة: إن التطرق لمفهوم السياحة يقودنا إلى التعريف بأصل الكلمة اللغوي والاصطلاحي

1-1- المفهوم اللغوي

- يعود مفهوم السياحة لكلمة "Tour"، المشتقة من الكلمة اللاتينية "Torno" وفي عام 1643م، ولأول مرة تم استخدام المفهوم "Tourism" ليدل على السفر أول التجول من مكان لآخر، ويتضمن هذا المفهوم كل المهن التي تشبع الحاجات

المختلفة للمسافرين، كما أن السفر (الترحال)، يمكن أن يعتبر سياحة إذا كان مؤقتا وغير إجباري، بحيث لا يكون فيه البحث عن العمل أو نشاطات ربحية، كما أن لفظ السياحة كان معروفا في اللغة العربية، حيث في مفهومه اللغوي نجد أنه يعني التجوال، وعبرة " ساح في الأرض " تعني ذهب وسار وجال على وجه الأرض.¹³

1-2- المفهوم الاصطلاحي: لم يتبلور مفهوم السياحة بشكل واضح ومحدد إلا في العصر الحديث، بعد أن أصبحت حركة السفر إحدى ظواهر العصر الاقتصادية والاجتماعية حيث جرت عدة محاولات لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة، لأنها مفهوم متعدد الجوانب من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويطلق عليها اصطلاحا بأنها صناعة القرن العشرين وغذاء الروح وبتروال القرن الحادي والعشرين.

ومن أبرز التعاريف الخاصة بالسياحة نذكر :

- يعرفها "فيغنر Vegener"، على أنها جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وبنفس الطريقة يعرفها " روبنسون Robinson"، على أنها انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة أربعة وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد عبور لدولة أخرى، ومع أن هذا التعريف تعتمد الأمم المتحدة، إلا أنه اقتصر على السياحة الدولية (الخارجية) وأهم السياحة الداخلية.¹

- أما تعريف بوركارت "Burkart" وميدليك "Medlik". الذي نص على أن السياحة هي استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام وأنها تشمل معظم أشكال السفر، حيث اعتبرها على أنها حركة مؤقتة للسكان والناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكنهم وإقامتهم الدائمة وتشمل السياحة جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات .

- أما جلا كسمان "Gluck sman"، فقد عرف السياحة عام 1935، على أنها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما ، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان ، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة.

- كما أن هناك بعض الهيئات التي لها رؤية خاصة في تعريف السياحة، كما هو الحال بالنسبة للأكاديمية الدولية للسياحة، التي ترى بأن السياحة هي اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه، وكل ما يتعلق بها من أنشطة واشباع لحاجات السائح، أما تعريف الجمعية البريطانية للسياحة والذي ظهر عام 1981، فمفاده أن السياحة هي مجموعة من الأنشطة الخاصة والمختارة التي تتم خارج المنزل وتشمل الإقامة والبقاء بعيدا عن المنزل، بينما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من حركة البضائع .

2- أثر السياحة وفوائدها

أولا: اثر السياحة:

1- الآثار الاقتصادية للسياحة:

1-1- أثر السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي: إلى عهد بعيد، كان هناك اتجاه نحو تصنيف السياحة ضمن بعض الخدمات أو الصناعات "غير الأساسية" غير أن السياحة نوع خاص من الخدمات، لأنها نشاط تصديري يجلب مداخيل للبلد من الخارج من أجل شراء السلع والخدمات في البلد المضيف باعتبار ذلك جزء من تجربة السياحة. وهذا في

¹ - عثمان محمود ، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط سكاني شامل ومتكامل ، (ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن ، 2003) ، ص 23.

الواقع يولد أنماط من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك؛

1-2- أثر السياحة في التشغيل: خلصت دراسة أجريت حول مدى تأثير السياحة على التشغيل إلى أن:

- ✓ بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة؛
- ✓ بالنسبة لباقي نشاطات السياحة فإنها تستحدث وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي؛
- ✓ بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنه تنشأ وظائف بنسبة تقارب 100% من الوظائف التي تستحدثها الفنادق؛
- ✓ تنشأ عن السياحة 2,75 وظيفة لكل غرفة فندقية.

وعليه فلا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط، كقطاع الفنادق، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية.

1-3- أثر السياحة على ميزان المدفوعات: من المعلوم أن أهمية أي قطاع في الاقتصاد الوطني تتحدد بمدى قدرة هذا القطاع على جلب موارد النقد الأجنبي، التي من شأنها أن تحدث فوائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم العمل على تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على مجابهة الأزمات؛ وهذا ما توفره السياحة.

1-4- أثر السياحة في تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه: يتوقف أثر السياحة في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني على تقدير مصروفات السائحين الإجمالية التي تتمثل في أرقام أعمال الفنادق والمطاعم ووسائل النقل ومحلات الهدايا والمقاهي و...، وقد ثبت أن هذه الموارد السياحية تعم جميع قطاعات الاقتصاد، من خلال حلقة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج، فالسائح عندما يسدد ما عليه إلى صاحب الفندق فإن هذا الأخير بدوره يقوم بسداد مستحقات عوامل الإنتاج التي تتحول إلى طلب داخل الاقتصاد الوطني، ففي ظل قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب يزيد الإنتاج الوطني¹⁴.

وعليه يمكن حصر الأهمية الاقتصادية للسياحة في ما يلي:

- ✓ زيادة الدخل بالعملة الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية؛
- ✓ مساعدة السياحة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد؛
- ✓ تشكل السياحة قطاعا تصديريا، يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية؛
- ✓ تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة في الميزان التجاري؛
- ✓ تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتنجح السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية، والمناخية الفريدة، والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران؛
- ✓ تعمل السياحة على زيادة الإنتاج، والاستهلاك على حد سواء؛ وبهذا تميل الأسعار إلى الارتفاع، نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع؛
- ✓ تساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني، والأجنبي؛
- ✓ تساهم السياحة في توفير فرص عمل؛
- ✓ تنشط السياحة قطاع النقل¹⁵.

2- الآثار الاجتماعية للسياحة: يقصد بالأهمية الاجتماعية للسياحة رصد كل النتائج الاجتماعية والثقافية لصناعة السياحة والتي تنعكس على الجوانب الجغرافية والديموغرافية، بالإضافة إلى الملامح الاجتماعية الخاصة بسلوكياتهم

وعلاقتهم والخصائص الثقافية المتعلقة "بالعادات والتقاليد، الفنون، الآداب، اللغات، الأديان والخصائص العمرانية"¹⁶، وتتمثل النتائج الاجتماعية للسياحة فيما يلي:

- ✓ إن مجمل الاستثمارات التي يقوم بها البلد السياحي تؤدي إلى استيعاب قدر كبير من العمالة¹⁷؛
- ✓ تشجع السياحة وتسهل التحرك الاجتماعي وتنقل الكثير من العاملين في القطاع الزراعي إلى العمل في قطاع الخدمات؛
- ✓ تؤدي السياحة إلى بعث الفنون المحلية والصناعات التقليدية والنشاطات الحضارية للسكان المحليين في المناطق السياحية البعيدة عن المدن؛
- ✓ تعمل السياحة على إحياء التقاليد المعمارية المحلية مع احترام خصائص المنطقة والبيئة والتراث¹⁸؛
- ✓ تعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم؛
- ✓ تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين؛
- ✓ تساعد على تطوير الأماكن الخدمات العامة بدولة المقصد السياحي؛
- ✓ تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.

3- الآثار الثقافية للسياحة:

- ✓ تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين؛
 - ✓ توفر التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث للمباني والمواقع الأثرية والتاريخية؛
 - ✓ تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف¹⁹.
- 4- أثر السياحة على التنمية المحلية: مما لا شك فيه أن قطاع السياحة أداة فعالة في التنمية المحلية انطلاقاً من ميزاته التي لها علاقة بالاقتصاد الجزئي كالربح والسيولة لكن الأكثر من ذلك هو دوره في بعث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي.

وبالنسبة للدول النامية والتي تعاني مناطقها من العزلة الجغرافية ومركزية القرار، فإن مساهمة قطاع السياحة في تنمية المناطق النائية تبدو ذات أثر واضح وفعال من خلال عملية فك العزلة عن منطقة ما. إذ عندما يتقرر إقامة مشروع سياحي في مثل هذه المناطق، لا يتطلب ذلك الكثير من المواد الأولية الخاصة واليد العاملة الجد مؤهلة لاستغلاله لتوفير الشرط الأساسي لجلب السياح ولكن يرجع ذلك إلى الجمال الطبيعي أو غنى التراث الثقافي والتاريخي أو وجود المناجم المعدنية... الخ.

لذا يجب التركيز على ضرورة استغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية قصد وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية وذلك عن طريق فتح طرق ومعايير وإيصال الماء وحفر الآبار وإيصال الكهرباء والغاز، هذه العمليات التي لا شك سوف يكون لها الأثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة²⁰.

ثانياً: فوائد السياحة:

- ✓ توفر السياحة فرصاً جديدة للعمل؛
- ✓ تشجع السياحة المستثمرين المحليين على إنشاء مشاريع سياحية وهذا بدوره ينعكس على زيادة فرص العمل والدخل والعوائد وبالتالي تحسين مستويات المعيشة؛
- ✓ تؤمن السياحة عوائد ضريبية محلية؛
- ✓ يكتسب العاملون في السياحة مهارات جديدة كاستخدام التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تطوير المجتمع بانتشار تلك المهارات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛
- ✓ تحتاج السياحة إلى البنية التحتية مناسبة كالطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي ووسائل الاتصال، وهي بالنتيجة لمصلحة السياحة، ومن ثم يستفيد السكان المحليون من تلك التسهيلات؛

- ✓ تفتتح السياحة أسواقا جديدة للمنتجات المحلية الزراعية والصناعية وتشجع المهن بأنواعها؛
- ✓ تشجع السياحة على تطوير مواقع الاستجمام والمواقع الثقافية والأثرية والأنشطة التجارية كالحوانيت والأسواق والحدائق والمسارح؛
- ✓ تسهم السياحة في التوعية البيئية، وخاصة من خلال مشاهدة السكان المحليين طرق تعامل السائح مع عناصر البيئة والتراث والمواقع الطبيعية، وكيفية التعبير عن انطباعهم تجاه ما هو موجود؛
- ✓ تساهم السياحة في تعديل ميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه؛
- ✓ تساعد السياحة على تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف المناطق في الدولة²¹.

3- أعباء السياحة ومعوقاتهما

أولاً: أعباء السياحة:

- ✓ قد تصادف بعض المواقع كثافة في عدد الزوار لدرجة حدوث الازدحام والفوضى؛
- ✓ تلوث الهواء بسبب الاستخدام الكثيف للسيارات وتلوث المياه السطحية والجوفية بسبب المخلفات وعدم التقيد بتعليمات النظافة العامة، وكذلك بسبب عدم معالجة المياه المالحة والصرف الصحي؛
- ✓ قد يؤدي الاستخدام الكثيف للمواقع السياحية من الزوار إلى تعذر استعمالها من قبل السكان المحليين، ويؤدي ذلك إلى تدميرهم وتحسسهم من الزوار؛
- ✓ الاستخدام غير المنظم في الحدائق الوطنية والمناطق المحمية قد ينعكس سلبا على الحياة البرية، كتغيير سلوك الحيوانات وتهيجها، وفي المواقع التاريخية والمراكز الأثرية حيث يحاول بعض الزوار التقاط بعض التذكارات من تلك الأماكن، ومن جهة أخرى قد يؤثر سلوك السائحين ومظهرهم وحواراتهم مع السكان المحليين على الثقافة المحلية والعادات والتقاليد، وخاصة بتأثر الشباب بتلك المظاهر والسلوكيات²².

ثانياً: معوقات السياحة في الجزائر

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للمواقع والمسح قامت به مصالح وزارة السياحة وهذه النقائص تم حصرها في الآتي:

1. غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية:

- ✓ مواقع بلا صيانة وغير مثمرة بصورة كافية وغياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز؛
- ✓ غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

2. ضعف نوعية المنتج السياحي:

- ✓ ضعف نوعية الخدمات السياحية؛
- ✓ إيواء وفندقه جد ضعيفة وذات نوعية رديئة؛
- ✓ ضعف نوعية النقل.

3. ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

- ✓ ضعف أداء وكالات الأسفار (عدم وجود تنظيم للوكالات وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة...)؛
- ✓ نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين²³، حيث يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم المستخدمين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي يساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية²⁴.

4. تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة:

✓ صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي²⁵، حيث أن جودة الخدمات السياحية لن تتم إلا بإتاحة واستخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات السياحية والفندقية²⁶.

5. خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع:

✓ بنوك وخدمات مالية غير متكيفة مع القطاع (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع...)
✓ تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية (المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات، وغياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني).

6. غياب الأمن والعجز في الترقية والتسويق:

✓ غياب الأمن الصحي، الغذائي، اختطاف للسياح... الخ؛
✓ ضعف تسويق الوجهة الجزائرية؛
✓ ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في القطاع السياحي... الخ²⁷.
ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه للقائمين على السياحة في الجزائر في النقاط التالية:
✓ الأمن والاستقرار وغياب ما يعرف بالشرطة السياحية؛
✓ غياب الخدمات السياحية وضعف قدرة الاستيعاب الفئقي وعدم تنوعها؛
✓ غياب المعلومة السياحية وغياب المنشورات التوجيهية؛
✓ غياب النظافة بشكل عام وفي الشواطئ بشكل خاص وقلة الأنشطة الترفيهية وعدم تهيئة الغابات؛
✓ مشكلة التنقل والمواصلات، الأمر الذي تسبب في عزلة الكثير من المناطق السياحية، وعدم تطور شبكة الاتصال؛
✓ غياب الأنشطة التحسيسية التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على البيئة؛
✓ ضعف مستويات المأكّل وعدم وجود صرامة في التعامل مع الباعة الذين لا يحترمون تعليمات النظافة
✓ غلاء الأسعار، خاصة في المناطق السياحية، وعدم تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار؛
✓ غياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية؛
✓ مشكلة السياحة الموسمية التي تعانيها الكثير من المناطق السياحية، حيث يكاد ينعدم السياح خارج المواسم نتيجة عدم تشجيع السياحة الداخلية، وعدم الترويج للمعالم السياحية والترفيهية غير المرتبطة بالموسم²⁸.
✓ نقص الثقافة السياحية لدى أفراد الشعب الجزائري، بحيث تمكنهم من استيعاب الآثار الاقتصادية لازدهار القطاع السياحي، وعلاقتها بتنمية الفرد الجزائري، ورفع مستوى معيشته²⁹.

المحور الثالث: المناطق السياحية في الجزائر والأهم الأنواع السياحية التي تزخر بها

1- مناطق التوسع السياحي والمناطق السياحية بالجزائر:

أ- مناطق التوسع السياحي بالجزائر: تمتاز الوجهة السياحية الجزائر بالعديد من المميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية تسمح لها من ممارسة العديد من الأنشطة السياحية كالسياحة الشاطئية والجبلية والحموية والصحراوية والثقافية والرياضية وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن ممارستها على مدار السنة، ومن أهم مناطق التوسع السياحي بالجزائر ما يلي: الشريط الساحلي، جبال الأوراس، منطقة القبائل، واد ميزاب، واد سوف، التوات والغرارة، الهقار والتاسلي في الجنوب الكبير، فمجمّل هذه المناطق تتوفر على 174 منطقة للتوسع السياحي مصنفة بمقتضى المرسوم رقم 88-232 الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 1988 بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 47073 هكتار وهي موزعة على كامل التراب الوطني وهذا كما يلي³⁰:

- 140 منطقة للتوسع السياحي توجد على مستوى 14 ولاية ساحلية وتمثل نحو 34852.86 هكتار، وهي تغطي نسبة 80.5% من مناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن؛

- 13 منطقة للتوسع السياحي توجد على مستوى الولايات الداخلية والهضاب العليا وتغطي نحو 3486.6 هكتار، وهي تغطي نسبة 7.6% من إجمالي مناطق التوسع السياحي على مستوى الوطن؛
 - 20 منطقة للتوسع السياحي تتواجد على مستوى 08 ولايات جنوبية والجنوب الكبير وتغطي نحو 9501.09 هكتار، وهي تغطي نسبة 11.8% من إجمالي مناطق التوسع السياحي عبر الوطن.
- حيث أن المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية اعتمد طريقة لتطوير عدد من الأقطاب بما تمتاز عليها به من إمكانيات سياحية حيث أعطيت في هذه الإستراتيجية الأولوية للمناطق الجنوبية (الهقار والطاسيلي)، وهذه الإستراتيجية تهدف إلى تثمين المناطق السياحية والعمل على تهيئتها، وذلك من خلال تصنيفها إلى أربع فئات وهذا ما يلي³¹:
- مناطق التوسع السياحي التي يجب تركها كما هي بسبب إمكانيات إلحاق الضرر بها في حال محاولة ترميمها أو تهيئتها أو بسبب صعوبة هذه التهيئة؛
 - مناطق التوسع السياحي المؤهلة للاستثمار السياحي بسبب وضعيتها المناسبة؛
 - مناطق التوسع السياحي المخصصة للسياحة العالمية الراقية من خلال إنشاء مركبات سياحية كبيرة وفخمة؛
 - مناطق التوسع السياحي الخاصة بالسياحة العائلية لما تتوفر عليه من إمكانيات إيوائية.
- ب- المناطق السياحية:** يمكننا حصر 06 مناطق سياحية تبعا للتنوع الجغرافي والحضاري والثقافي وهذا كما يلي³²:
- **منطقة الساحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** التي تتميز بطولها شواطئها التي تمتد على طول 1200 كلم وبعدد كبير من المواقع الأثرية القديمة التي تعود خاصة إلى عهد الرومان والمسلمين والعرب؛
 - **منطقة السلسلة الأطلسية:** التي تتواجد بها أعلى قمة جبلية في الشمال وهي قمة لالا خديجة 2308م كما تضم جبال الأوراس، الونشريس والسلسلة الجبلية الموازية للسواحل حيث هذه المنطقة تتميز بإمكانياتها الكبيرة لتنمية وبعث وتطوير أنواع جديدة من الأنشطة السياحية العديدة وعلى رأسها السياحة الشتوية، سياحة التسلق، سياحة الصيد وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن أن تمتاز بها هذه المنطقة السياحية؛
 - **منطقة الهضاب العليا:** وهي منطقة تتميز بمواقعها الأثرية وصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة؛
 - **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي تلك المنطقة الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى وهي تمتاز بمقومات سياحية غنية ومتنوعة وهي منطقة ذات جذب سياحي خاصة بالسياحة الأجنبية خاصة؛
 - **منطقة واحات شمال الصحراء:** ومنطقة تمتاز باعتدال الحرارة فيها مقارنة بباقي مناطق الصحراء الكبرى الجزائرية وهي تحتوي على مقومات سياحية متنوعة من واحات النخيل والبحيرات المائية وصناعاتها التقليدية؛
 - **منطقة الصحراء الكبرى:** هي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير المتمثلة في الهقار والطاسيلي وتتميز بجبالها المرتفعة ومناخها المداري المعتدل على امتداد فصول السنة وهي تعتبر الوجهة السياحية الأولى للسياح الأجانب.
- 2- أهم المنتجات السياحية في الجزائر:** فالوجهة السياحية الجزائر غنية بتنوعها السياحي الذي يميزها عن مختلف الوجهات السياحية الأخرى المنافسة لها في الأسواق السياحية الدولية بحيث يمكننا تصنيف هذه المنتجات السياحية التي تزخر وتتميز بها الوجهة السياحية الجزائر إلى ما يلي³³:
- أ- السياحة الساحلية:** تعد الوجهة السياحية الجزائر من خلال شواطئها من بين أكبر الخدمات السياحية طلبا من قبل السياح خاصة المحليين منهم والجزائريين المقيمين في الخارج وهذا ما جعلها مؤهلة لتكون ركيزة أساسية في تحقيق الاستفادة في النشاط السياحي، وفي نفس الوقت دفع بالقائمين على القطاع السياحي إلى وضع برنامج خاص بتسيير هذا النوع من السياحة من خلال وضع قانون خاص بالاستغلال المستدام للشواطئ والذي سنتناوله بالتفصيل في عناصر دراستنا القادمة، من أجل تهيئة وحماية الموارد السياحية الشاطئية؛

ب- **السياحة الجبلية:** تزخر الوجهة السياحية الجزائر بغناها وتنوع خدماتها السياحية التي توفرها السياحة الجبلية من المناظر الطبيعية والكهوف والمغارات بالإضافة إلى سباحة التسلق سباحة الصيد والتزلج على الثلج التي تتمثل في منطقة تيكجدة، تلاغيف، الشريعة وكذا التزلج على الكثبان الرملية، فكل هذا التنوع في الخدمات السياحية الجبلية يجعلها من بين أهم الأنواع السياحية التي تزخر بها الوجهة السياحية الجزائر والتي يمكن أن تكون كعامل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؛

ج- **السياحة الصحراوية:** تعتبر السياحة الصحراوية بإمكانياتها السياحية الكبيرة ركيزة التنمية السياحية في الوجهة السياحية الجزائر باعتبارها قبلة السياح الأجانب خاصة السوق السياحي الأوروبي باعتبارها بيئة تختلف عن بيئتهم وتقع قريبة من هذا السوق السياحي، وبالتالي تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة في القطاع السياحي؛

د- **السياحة الثقافية:** فالسياحة الثقافية تعتبر من بين أهم الدوافع التي تستقطب السياح الأجانب خاصة وهذا لأن ثقافات الشعوب تختلف من جهة سياحية إلى أخرى والجزائر تتميز بغناها الثقافي الكبير بسبب اتساع مساحتها وتعدد أعراقها، بالإضافة إلى كثرة المعالم الحضارية والأثرية والتاريخية كما أن المهرجانات والمعارض من بين أهم العوامل التي بواسطتها يمكن الترويج للوجهة السياحية الجزائر؛

هـ- **السياحة العلاجية:** فالوجهة السياحية الجزائر غنية بحماماتها المعدنية والعلاجية بالإضافة إلى قدرة رمالها العلاجية حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 200 حمام معدني، ومن هنا يعتبر هذا النوع من السياحة في الجزائر قبلة السياح المحليين لهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لتنمية وتطوير هذا النوع من خلال إعادة تأهيل هذه المناطق السياحية.

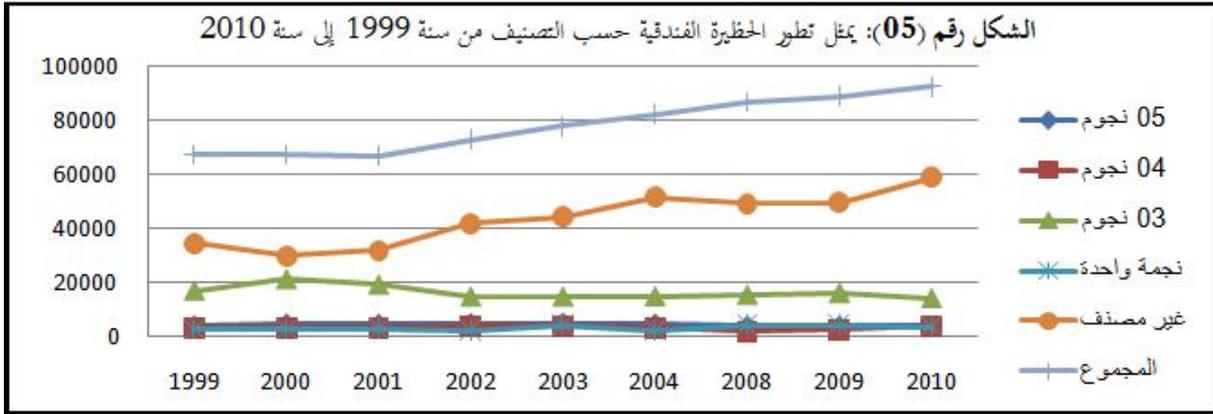
ثالثا: واقع المؤشرات الحالية للسياحة في الجزائر

1- **تطور طاقات الإيواء السياحية:** لقد شهدت الحظيرة الوطنية منذ التسعينات تطور ملحوظا وهذا بفضل الجهود الاستثمارية المبذولة في هذا الصدد من خلال ما أظهرناه في المخططات الاستثمارية السابقة الذكر والتي من خلالها تعززت الطاقة الإيوائية في الجزائر، والشكل الموالي يوضحه هذا التطور من سنة 1999 إلى غاية سنة 2012 كما يلي:



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

فمن خلال الشكل أعلاه يظهر المجموع الكلي للفنادق التي تحتوي عليها الحظيرة الوطنية تطور من 66902 سرير سنة 1999 إلى 96497 سرير سنة 2012 وهذا يدل على التطور الكبير الذي شهدته الطاقة الإيوائية في الجزائر، غير أنه إذا نظرنا إلى هذا التطور حسب التصنيف فإننا نلاحظ أن هناك عدد قليل جدا من الفنادق الفخمة خاصة المصنفة في خانة الخمس والأربع نجوم حيث لم تشهد تطورا كبيرا فكانت سنة 1990 تقدر بخمسة فنادق ضمن الخمس نجوم و 17 فندقا مصنفا ضمن الأربع نجوم وأصبحت في سنة 2000 تقدر 11 و 20 فندقا مصنفا في خانة الخمس والأربع نجوم على التوالي إذ لم يشهد سوى إنجاز 03 فنادق في كل صنف، وهذا ما أثر على التدفقات السياحية في الجزائر لأن هذا النوع من الفنادق مطلوب جدا بالنسبة لسياح الأجانب، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

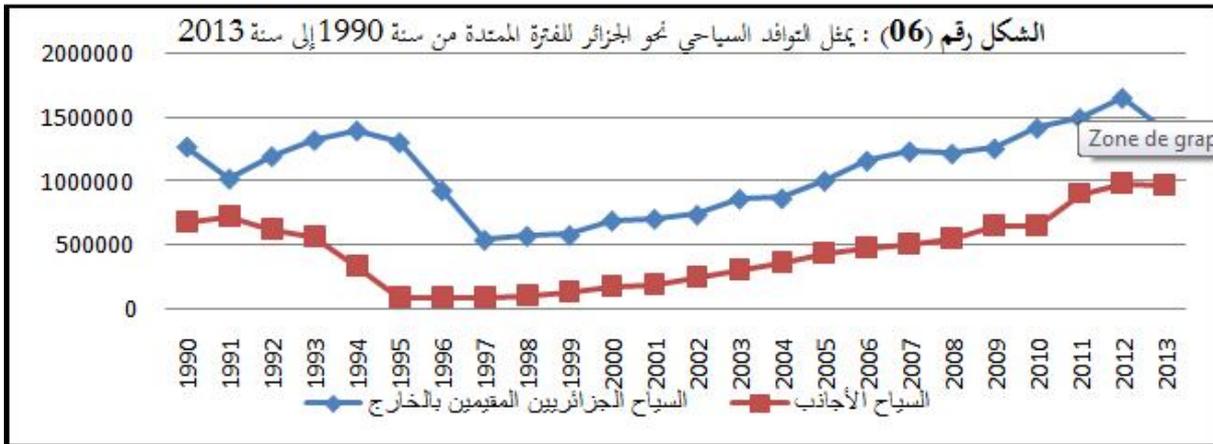


المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

فمن خلال الشكل أعلاه فنلاحظ أن هناك تأخر كبير في الاستثمارات الموجهة إلى إنجاز الفنادق الفخمة ذات 05 و 04 نجوم فلم يكن هناك تطور كبير من سنة 1999 الذي بلغ عدد الأسرة بـ 3888 سرير و 3222 سرير خاصة بالفنادق 05 و 04 نجوم على التوالي ليبلغ سنة 2012 بـ 3948 سرير و 3560 سرير خاصة بخمسة وأربعة نجوم على التوالي وهذا ما أثر على التدفقات السياحية الخاصة بالسياح الأجانب غير المقيمين لأن هذا النوع من الفنادق السياحية تدخل ضمن الطلبات والحاجيات الرئيسية للسياح الأجانب.

2- السياحة ضمن الاقتصاد الجزائري ومحركات العرض والطلب:

أ- التدفقات السياحية الأجنبية نحو الوجهة السياحية الجزائر من سنة 1990 - 2013: لقد شهدت التدفقات السياحية خلال هذه الفترة تذبذبات ملحوظة موزعة على أربع فترات زمنية حيث عرفت ازدهارا خلال الثمانينات ثم تراجعت كثيرا خلال فترة التسعينات وبعدها خلال الألفيات عرفت انتعاشا من جديد وفي الفترة الأخيرة بدأت تعرف تراجعا والشكل الموالي يبين هذا التطور للتدفقات السياحية الوافدة نحو الوجهة السياحية الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 2013 كما يلي:



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

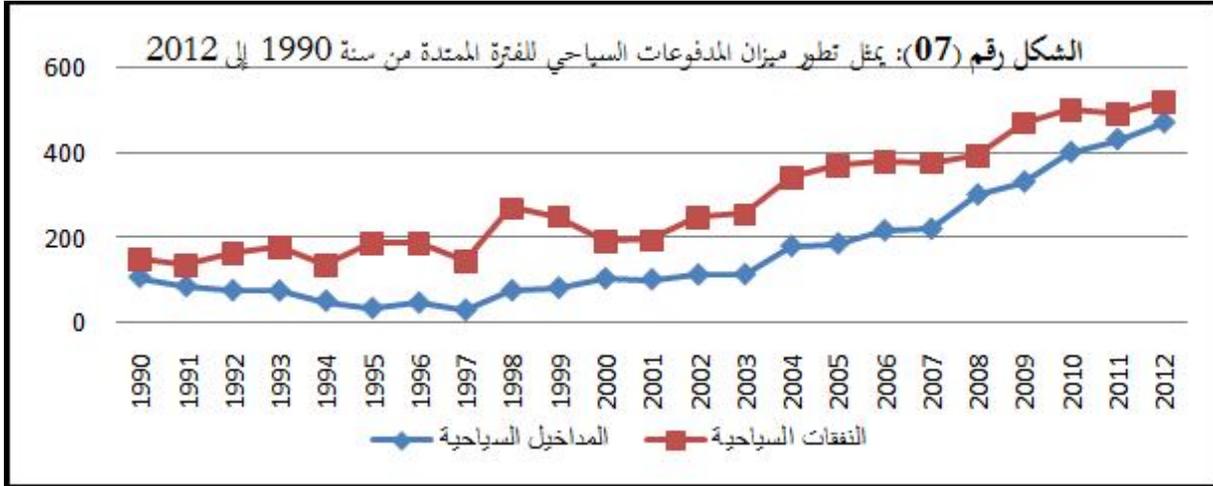
فمن خلال الشكل أعلاه يظهر لنا توزيع التدفقات السياحية الوافدة نحو الوجهة السياحية الجزائر إذا النسبة الأكبر منهم تمثل السياح الجزائريين المقيمين بالخارج فبلغت هذه النسبة سنة 2012 بحوالي 57.19% من إجمالي السياح الوافدين على الوجهة السياحية الجزائر، كما أن التوافد السياحي خلال هذه الفترة قد مر بعدة مراحل حيث بدأ يعرف تراجعا كبيرا من بداية 1993 خاصة الأجانب غير المقيمين منهم واستمر هذا التراجع حتى سنة 1999 وهذا بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة وغير المستقرة التي كانت سائدة في تلك الفترة، أما مع مطلع سنة 2000 بدأت القطاع السياحي يتعافى ويتحسن تدريجيا وهذا بسبب رجوع الأوضاع الأمنية والسياسية إلى مجاريها الطبيعية وبقي

يعرف روجا سياحيا معتبرا إلى غاية الآونة الأخير وانطلاقا من سنة 2011 بدأت السياحة الجزائرية خاصة الأجنبية منها في التراجع من جديد وهذا بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي تشهدها المناطق المجاورة للوجهة السياحية الجزائر مما أثر بصورة مباشرة على مناطق سياحية مطلوبة جدا من طرف السياح الأجانب خاصة المناطق السياحية الصحراوية منها.

المحور الرابع: مساهمة التنمية السياحية في التنمية الاقتصادية بالجزائر

1- المساهمة في ميزان المدفوعات: الميزان السياحي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2012

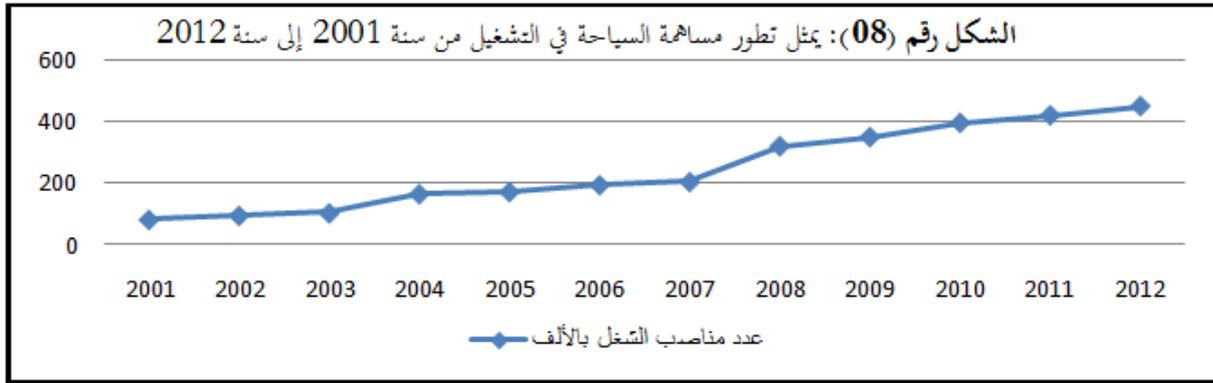
خلال هذه الفترة الزمنية فقد شهد ميزان المدفوعات السياحي تطورات عديدة حيث مر بثلاث مراحل حاسمة ففي التسعينات عرف تراجعاً كبيراً وهذا بسبب تراجع التدفقات السياحية خلال تلك الفترة بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد مما أثر بشكل سلبي كبير على الوجهة السياحية الجزائر، ثم بعدها بدأت القطاع السياحي في التعافي من هذه الآثار الأمنية والسياسية السلبية وهذا مع مطلع الألفينات، لكن في الآونة الأخير عادت السياحة في الجزائر إلى التدهور من جديد وهذا بسبب الأوضاع الأمنية التي تعيشها الدول المجاورة للوجهة السياحية الجزائر مما أدى إلى التقليل من المناطق السياحية خاصة الصحراوية منها. والشكل الموالي يظهر لنا تطور ميزان المدفوعات السياحي بالجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2012 كما يلي:



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الشكل أعلاه يظهر لنا العجز الكبير الذي يعرفه الميزان السياحي وهذا بسبب النفقات الكبيرة التي ينفقها السياح الجزائريين في الخارج مقابل عدم تغطية هذه النفقات بالإيرادات المحصل عليها من السياح الوافدين إلى الوجهة السياحية الجزائر وهذا بسبب النقائص التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر وعلى رأسها عدم وجود سياسة ترويجية تسويقية متكاملة تعتمد في الأساس على التكنولوجيات الإعلام والاتصال التي من خلالها يمكن إيصال الصورة الحقيقية للإمكانيات السياحية للوجهة السياحية للجزائر لكل من السياح المحليين والأجانب على حد سواء.

2- مساهمة السياحة في الحد من البطالة: يعد قطاع السياحة من بين أهم القطاعات توفيراً لمناصب الشغل في الجزائر بأنواعها المباشرة وغير المباشرة والدائمة والفصلية، وهذه المساهمة في التشغيل تتطور من سنة إلى أخرى، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي الذي يبين تطور مساهمة قطاع السياحة في إحداث مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2012 وهذا كما يلي:

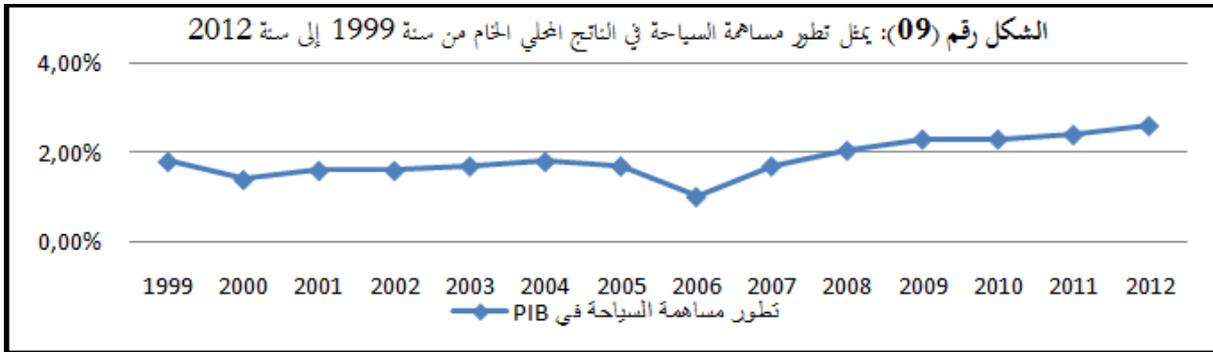


المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

فمن خلال الشكل أعلاه يظهر الدور الكبير لقطاع السياحة في تخفيض معدل البطالة في الجزائر وهذا من خلال العمل الدائم على إحداث مناصب شغل جديدة حيث تطورت مناصب الشغل هذه من 82000 منصب سنة 2001 إلى 450000 منصب سنة 2012، كما أن سنتي 2004 و2008 شهدتا أكبر نسبة نمو في معدل التوظيف حيث بلغ 60.19% و56.6% على التوالي، وهذا بسبب مخلفات الإصلاحات التي جاء بها القانون الجديد الذي استحدث سنة 1999 الخاص بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار.

ثالثا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام

رغم أن الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة إلا أن هذا القطاع مازال لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الخام إذ لم تتجاوز هذه النسبة في أوج تطورها عتبة 03% خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2012، والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2012 وهذا كما يلي:



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

الشكل أعلاه يظهر لنا جلينا مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام حيث بغت المساهمة الدنيا للقطاع سنة 2000 بنسبة 1.4% وهذا بسبب الإصلاحات التي جاء بها قانون الفندقة ووكالات السياحة والأسفار من خلال إجراءات إعادة التصنيف الذي نتج عنه إسقاط العديد من الهياكل الفندقية السياحية من التصنيف الأمر الذي نتج عنه انخفاض في النشاط السياحي مما أثر في مساهمته في الناتج المحلي الخام، بينما بلغت أعلى مساهمة له سنة 2012 بنسبة وصلت إلى 2.6% من الناتج المحلي الخام.

خاتمة:

أضحت السياحة اليوم نشاطا اقتصاديا بارزا وموردا هاما لكثير من دول العالم، وتسعى الدول بقوة الى تنشيط هذا القطاع بكل الوسائل المتاحة لديها مسخرة جميع الامكانيات المادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية في سبيل الوصول الى لقب بلد سياحي، أو مدينة سياحية لما يمثله هذا النشاط من قوة اقتصادية لا يستهان بها، ومصدرا لدخول العملة

الصعبة وتوظيف الأيدي العاملة المحلية، ونجد بعض دول العالم تعتمد بشكل أساسي على السياحة في اقتصادها، لذلك ظهر توجه كبير لدى حكوماتها لتطوير وتنمية قطاع السياحة وخاصة في المناطق التي تمتلك المقومات والامكانيات اللازمة لتكون منطقة سياحية بالدرجة الأولى.

وبعد تحليل ودراسة وضعية القطاع السياحي بالجزائر والوصول إلى النقائص التي يعاني منها هذا القطاع، توصلنا إلى أسباب تأخره عن مواكبة المستوى السياحي الذي تتمتع به باقي الدول السياحية، وذلك لأنه يعاني من مجموعة من المشاكل والعقبات منها نقص هياكل الاستقبال، نقص في مرافق الترفيه، نقص ثقافة السكان عن أهمية القطاع السياحي، ضعف التكوين وغيرها من المشاكل، كما توصلنا إلى أن العائق الأكبر هو في تجمع كل هذه المشاكل التي شكلت عائقاً أمام التنمية والترقية السياحية في الجزائر.

لذلك يمكننا أن نقدم عدة توصيات للجزائر يمكن تقسيمها إلى توصيات على المستوى الوطني وتوصيات على المستوى الدولي وهي:

1- توصيات على المستوى الوطني: إن مشكل القطاع السياحي بالجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى السياسة السياحية المطبقة لذلك يجب تصحيح هذه المنظومة السياسية حتى نتمكن من تحسين الوضع القائم في الجزائر، وأهم التوجيهات التي يمكن تقديمها في هذا المجال هي:

- يجب رفع هذا العائق في تهيئة العقار السياحي والذي لا تتحكم فيه أية إستراتيجية تنموية ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية؛ وتكثيف آليات حماية وتسيير العقار السياحي.
- يجب خلق دعم مالي للاستثمار السياحي من خلال الدعم المالي للدراسات وأشغال التوريد بالهياكل القاعدية؛ ملائمة الدعم المالي وصفات الاستثمار السياحي؛ خصوصاً المؤسسات السياحية العمومية؛ فتح المجال أمام الشراكة وتدعيمها وخاصة الشراكة الأجنبية ذات رؤوس الأموال الكبيرة.
- تكوين ورسكلة العمال في السياحة من خلال عصرنة البرامج والأسس البيداغوجية الخاصة بالتعليم في المجال السياحي؛ رسكلة الأساتذة وعمال القطاع السياحي؛ إنشاء مدارس ومعاهد جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المستقبلي؛ انفتاح مؤسسات التكوين مع الخارج؛ خلق اختصاصات في التعليم العالي متعلقة بالمجال السياحي.
- تقوية الاتصال السياحي مع السكان فيجب استعمال وسائل الإعلام والاتصال كالصحافة والنشرات ولوحات الإعلام للتواصل مع السكان بهدف تحسيسهم بالتنمية السياحية ودورهم في زيادة السياح.
- تحسين البنية التحتية وذلك من أجل معالجة الأسباب التي أثرت سلباً على نوعية المنتج السياحي وعلى الصورة السياحية الجزائرية.

- إنشاء بنك المعلومات السياحية يعمل على جمع، تصنيف وتحليل كافة البيانات وإحصائيات المتعلقة بالنشاط السياحي وذلك بصفة دورية ومنتظمة، كما يجب دراسة السلوك و أذواق السياح لمعرفة متطلباتهم ومحاولة تلبية حاجياتهم.
- تنظيم لقاءات منتظمة بين متعلمي السياحة وذلك في شكل ندوات ومؤتمرات لدراسة مدى التقدم في تطبيق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية.

2- توصيات على المستوى الدولي: توجد عدة توصيات على المستوى الدولي نذكر منها:

- إقامة الاحتفالات والتظاهرات الثقافية إقامة الصالونات والمعارض والمشاركة فيها، ضمن إستراتيجية الديوان الوطني للسياحة الهادفة إلى النهوض بقطاع السياحة وتطوير المنتج السياحي يجب عليه المشاركة في الأعياد والتظاهرات المقامة على الصعيد الخارجي لإبراز السوق السياحي الجزائري.
- المشاركة في الملتقيات السياحية الدولية.
- وضع المنتجات السياحية الجزائرية في الدورات السياحية الدولية.
- القيام بعمليات التسويق والترويج للمنتجات السياحية عن طريق الإشهار والدعاية.

-وضع موقع إلكتروني يوضح المدن السياحية وإبراز أهم المعالم لكل مدينة.

-زيادة إنشاء وكالات السياحة والأسفار الدولية.

-تأليف كتيبات ودوريات دولية متعلقة بالسياحة عن الجزائر وإبراز مقوماتها بالصور.

تلعب السياحة دور هام في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني ولذلك يجب على الدولة أن تضعها محل اهتمام من طرف جميع الأطراف في الدولة، سواء بالحكومة أو الجمعيات والمجتمع المدني والمواطن على حد سواء، فعملية إيقاظ الوعي بأهمية قطاع السياحة هي قضية وطنية عاجلة.

الهوامش والمراجع :

¹ Jean Claude Berthéleny , « Economie internationale et diversification économique », Revue d'économie politique , 2005/5 vol : 115 , page : 599.

² Glenn MacLaughlin, " industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics" , n° 45,

Nouvenber 1930, p : 131-149.

³ Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, centre africain de politique commerciale, n°36 , juin 2006 , p

⁴ Rosenstein , Rodan, " problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe", Economic journal, vol. 33, p:202-2011

⁵ KusnetsS , « modern economic growth » , in : Yale University Press, New Haven, 1966.

⁶ Rostow W, " the stage of economic growth : A non communist manifesto", Cambridge University Press, 1960.

⁷ Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique,

⁸ Hakim Ben Hammouda et autres , D'une diversification spontanée à une diversification organisée ; quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? , Revue économique- vol 60 n° 1 , janvier 2009 , p 133-156.

⁹ ImbsJ ,Wacziarg R, « stages of diversification » , in The american economic review, MARCH 2003.

¹⁰ Klinger B , Lederman D, "discovery and Development : An Empirical Exploration of New Products", World Bank Policy Research Working Paper 3450, Washington, DC.

¹¹ CadotO , C. carrère et V.strauss-Kahn (2011), « export diversification : What's behind the hump ? » , The Revue of economics and statistics 93 (2) , page 590 à 650.

¹² تفسر عملية تنويع الصادرات التي يمكن أن ينتهجها بلد ما بالقدرة على إنشاء خطوط جديدة للتصدير وترقيتها، وهذا ما يسمى

بالهامش التوسعي *marge extensive* ، كما يمكن لعملية تنويع الصادرات أن تأخذ شكل الزيادة في قيمة صادرات السلع الموجودة أصلاً في القاعدة التصديرية وهذا ما

يسمى الهامش التكتيفي *marge intensive*

¹³ - مصطفى يوسف كافي ، اخلاقيات صناعة السياحة والضيافة ، (ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014) ، ص22 .

¹⁴ . شنيبي عبد الرحيم، دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية-دراسة ميدانية: حالة مدينة غرداية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: تسويق الخدمات، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010، ص23 إلى 29.

15. قويدري محمد، دولي سعاد، نحو صناعة سياحية في اطار رؤية تنموية مستدامة ومسؤولية، الملتقى العلمي الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2011، ص ص06-07.
16. شنيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص30.
17. بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، السياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر يومي 08-09 نوفمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ص20.
18. شنيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص30.
19. بريش السعيد، شابي حليلة، دور التنوع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحة في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 06.
20. وزاني محمد، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر - دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة (حمام ربيبي) -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تسويق الخدمات، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2011، ص55.
21. أحمد أديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية-دراسة ميدانية-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة، جامعة تشرين، سورية، 2006، ص ص34-35.
22. المرجع نفسه، ص ص36-37.
23. عمار عيساني، مرجع سابق، ص124 إلى 126.
24. بريش السعيد، مرجع سابق، ص10.
25. عمار عيساني، مرجع سابق، ص126.
26. عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص250.
27. عمار عيساني، مرجع سابق، ص 126.
28. بوبكر بداشي، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 22، 2014، ص ص21-22.
29. فاطمة الزهراء طلحي، بوفاس الشريف، محددات ومعوقات المقاولاتية السياحية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر يومي 08-09 نوفمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، ص11.
30. نفس المرجع سابق الذكر، ص 118.
31. بوعقلين بديعة، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 173.
32. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 119.
33. دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، سنة 2014، ص 75.